

الخاء الكلا الذي لم يربط بما قبله سواء وقع جوابا للسؤال المقدّر  
عليه أم مع ابن هشام في معنى السبب وأما رابعا فلأن السبب كون الوارث  
الابتدائية في بعد وقائه هنا في كلامه تناقض ظاهر كما لا يخفى في الالفاظ  
العامه اشياء يجوز بالفتحة تكون غير مفرغ بالالتقاء كما في شرح التناهي  
لا على الخلاف كما ظن سفاق اليه ثلثة العامل مرفوع خبر مبتدأ محذوف أي  
الاول وللجاء لسمي بالحللها ابتدائية وعاطفة الممول مرفوع خبر مبتدأ  
محذوف أي الثاني وللجاء لسمي بالحللها عطفا على جملة السابقة وعاطفة  
العام خبر مبتدأ محذوف أي الثالث وللجاء لسمي بالحللها عطفا على القريب  
او البعيد اعلم ان يجوز ان يكون جمع هذه الثلثة بعد العاطفة مطلقا بيان ان  
بداية الكلامين الثلثة اشياء وجوز بعضهم كون الاول قبل العاطفة بذلك  
البعوض منها بتقدير العائد والمبدا منه أي متراجح يكون الثاني عطفا على الاول  
بتقدير العائد والثالث عطفا على احدهما كذلك يجوز كون الجمع خبر مبتدأ  
محذوف أي وهو ما يعنى المقدر للكون في شرح التناهي في المصنف  
لا للعطف في تابع مقصود من التسمية ولا نسبة هنا ولا نسبة ولا الترتيب  
فان لم يشرح في الجزاء أو احدا ان لا يتعد ذلك للسبب مع صلاحية  
كل واحد للآخر اجزا اعراب كل على كل دفعا للترك كذا في شرح المقام  
أي حرف نفسه على الشك والشمس ووجه عطفا على ملاحه المير والكلين

انتباه

انتباه صاحب السوف وما صاحب الفتح الاعراب مرفوع عطفا للمعل وجوز  
كونه بذلك الحكم من المول حسن جلي في خاشية المطول وعلى القول الآخر عطفا  
على العمل بطريق التفسير فوجب الفاء جوابا لشرط محذوف أي اذا كان الامر كذلك  
فوجب فعل ما في بني على الفتح لا على ترتيبها مرفوع فاعلمها وجب وللجاء لسمي  
لأنه جوابا لشرط غير جارم والضمير على السكون محل القريب يجوز سفاق  
وهذا البعيد مفعول مرفوع للترتيب لاجم الى الأرسالة وما قال ابن هشام  
في معنى السبب من قول العربيين الفاء جوابا لشرط خطأ والصواب ان يقال ان  
جواب الشرط وانما جواب الجاء عند تقدير المضاف أي رابطة جواب  
القيام القريب عليه كما ذكره الذاهي والشمس ويكون اضافة الجواب الى الشرط  
لا في الملازمة كما في كوكب الجرفاء على ما سيجي به عند المصنف عليه مفعول الملك  
التقدير على حرف جر متعلق بالترتيب ثلثة محذوف بلفظا وحال خبر مفعول  
مفعول غير مرفوع متعلقه هذا ان اريد بالترتيب معناه اللغوي وهو جعل  
الشيء تابعا للشيء معناه الذي هو جعل كل من المتعدد في مرتبة  
اللائق فلا بد من تقدير المضاف بالبناء على معنى التسمية او اللفظ  
في يتعلق على الترتيب أي وجب ترتيب اجزاها على الترتيب او اللفظ  
على ثلثة اوجه فملاذ استعمالها على ثلثة ترتيبه على القولين في الترتيب  
جعل للاصل ثابتا والمضغ في المعنى ومكسرة مع كماله على متعلق بالاصل